Journal of Educational and Psychological Sciences
Volume (5), Issue (10): 30 Mar 2021
P: 65 - 80

ISSN: 2522-3399

مجلة العلوم التربوية والنفسية
المجلد (5)، العدد (10): 30 مارس 2021 م
ص: 65 - 80

Mental health and its Impact on judges during the course of a criminal case – Statistical Psychological Study –

Eiman Abd Elrsol Mohammed
Faculty of Education || University of Nyala || Sudan
Sofian Abuelbacher Adam Saad
Faculty of Economics || University of Nyala || Sudan
College of Business & Economics || Qassim University || KSA
Nedal Abd Alhadi Mohmed
Faculty of Law || University of Nyala || Sudan

Abstract: The study aims to identify the mental health of the judges during the criminal proceedings in addition to the main factors that affect it. The descriptive analytical method was used depending on the analysis of variance as suitable tools to reach the relevant results. The sample of the study consists of judges, where the number of (30) judges were randomly selected. The study tools were the mental health scale, interview and observation. The study reached the following results (I.e. all variables relations have been tested at a significance level 0.05):

- There is a significant effect of the social status on the mental health of the judges during the course of criminal case.
- There is no significant effect of the age on the mental health of the judges during the course of criminal case.
- There is no significant effect of the years of experience on the mental health of judges during the course of criminal case.
- There is a significant effect of the numbers of training courses received by judges on mental health during the course of criminal case.
- The mental health of judges during the course of criminal case is low.

Keywords: Mental Health - Procedural Definition - Criminal Case - Judges.

الصحة النفسية وأثرها على القضاة أثناء سير الدعوى الجنائية – دراسة نفسية إحصائية –

ايمان عبد الرسول محمد
كلية التربية || جامعة نيالا || السودان
سفيان أبو البشر آدم سعد
كلية الاقتصاد || جامعة نيالا || السودان
كلية الاقتصاد والإدارة || جامعة القصيم || المملكة العربية السعودية
نضال عبد الهادي محمد
كلية القانون || جامعة نيالا || السودان

الملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على الصحة النفسية للقضاة وأهم العوامل التي تؤثر عليها، وذلك أثناء سير الدعوى الجنائية بولاية جنوب دارفور، استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي معتمدين في ذلك على آلية تحليل التباين الأحادي كأداة للوصول إلى النتائج المطلوبة، وتمثلت أدوات الدراسة في مقياس الصحة النفسية والمقابلة والملاحظة، تم تطبيقها على عينة عشوائية من القضاة، بلغ عددهم (30) قاضيا، توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- وجود أثر معنوي واضح عند مستوى معنوية (0.05) لمتغير الحالة الاجتماعية على الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى الجنائية.
- لا يوجد أثر معنوي لمتغير العمر على الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى الجنائية.
- لا يوجد أثر معنوي لمتغير سنوات الخبرة على الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى الجنائية.
- وجود أثر معنوي لمتغير عدد الدورات التدريبية التي يتلقاها القضاة في المجال الجنائي على الصحة النفسية أثناء سير الدعوى الجنائية.
- تتسم الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى الجنائية بالانخفاض.

وقد أوصى الباحثون بالاهتمام بالجانب التدريبي للقضاة بالإضافة إلى ضرورة إخضاع كل من يريد التقدم للالتحاق بمهنة القضاة إلى الفحص النفسي كشرط أساسي توجبه اخلاقيات المهنة.

الكلمات المفتاحية: الصحة النفسية - الدعوى الجنائية – القضاة – ولاية جنوب دارفور.

المقدمة:

الصحة النفسية في غاية الأهمية للفرد والمجتمع بمؤسساته المختلفة الطبية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والقانونية ... الخ، فمن الضروري ان نعمل على تحقيق التناسق بين هذه المؤسسات وهذا يحتم تطبيق اتجاهات الصحة النفسية في المجتمع لتجنيب أفراده وجماعاته كل ما يؤدي إلى الاضطراب النفسي حتى يتحقق الانتاج والتقدم والتطور والاستقرار. إن من أهم أهداف الصحة النفسية ضبط الانفعالات، سلوك الفرد، بناء الشخصية المتكاملة واعداد الانسان الصحيح نفسيا في أي قطاع من قطاعات المجتمع أيا كان دوره الاجتماعي والمهني بحيث يقبل على تحمل المسئولية الاجتماعية ويعطي للمجتمع بقدر ما يأخذ أو أكثر مستقلا طاقته وإمكاناته إلى أقصى حد ممكن. ولكي يتحقق هذا يجب تحقيق مطالب النمو النفسي والاجتماعي للفرد وإشباع الحاجات النفسية والاجتماعية وتقبل الواقع وتكوين اتجاهات وقيم اجتماعية سليمة والمشاركة الاجتماعية وتوسيع دائرة الميول والاهتمامات وتنمية المهارات المهنية والاجتماعية التي تحقق التوافق النفسي والاجتماعي والمهني السوي.

مشكلة الدراسة:

أحداث الحياة اليومية تحمل معها ضغوطا يدركها الانسان عندما يساير باستمرار المواقف المختلفة في العمل أو التعاملات مع الناس أو المشكلات التي لا يوجد لها حلول مناسبة، فهي تحتاج إلى درجة أعلى من المساير لغرض التوافق النفسي حيث أن صعوبة العمل القضائي ينتج عنه ضغوطا نفسية ومهنية تتعلق بسير الدعوى الجنائية مما يؤثر على الصحة النفسية لدى القاضي. ولما كانت المهن القانونية ركيزة ولبنة مهمة في أي مجتمع كان لا بد من ايلائها اهتمام أكبر بالإضافة إلى دراسة الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى الجنائية بصورة عميقة بغرض التعرف على أهم العوامل التي تؤثر عليها.

أسئلة الدراسة:

1- ما أهم العوامل التي يجب توفرها بغرض تأمين بيئة نفسية مواتية للقضاة أثناء سير الدعوى الجنائية؟
2- لماذا لا يخضع الشخص المراد ترشيحه للقضاء، لفحص ٍ دقيق يكشف عن مدى تعافيه النفسي وسلامته من أي اعتلال في سلوكه

فروض الدراسة:

1- تتسم الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى الجنائية بالانخفاض.
2- توجد فروق بين القضاة في الصحة النفسية أثناء سير الدعوى الجنائية يعزى لمتغير العمر، والحالة الاجتماعية.
3- توجد فروق بين القضاة في الصحة النفسية أثناء سير الدعوى الجنائية يعزى إلى متغير سنوات الخبرة العملية والدورات التدريبة في المجال الجنائي.

أهداف الدراسة:

1- معرفة الصحة النفسية لدى القضاة أثناء سير الدعوى الجنائية.
2- معرفة الفروق بين القضاة في الصحة النفسية أثناء سير الدعوى الجنائية من حيث متغير العمر والحالة الاجتماعية.
3- معرفة الفروق بين القضاة في الصحة النفسية أثناء سير الدعوى الجنائية من حيث متغير سنوات الخبرة العملية والدورات التدريبة في مجال العمل الجنائي.

أهمية الدراسة:

أولا- الأهمية النظرية:

1- التعرف على الضغوط النفسية التي يواجهها القاضي أثناء سير الدعوى الجنائية.
2- التعرف على أهم السمات التي يجب أن يتحلى بها القاضي قبل انخراطه في مهنة القضاء.
3- أهمية الثبات والاتزان النفسي للقاضي أثناء حل مشكلات الدعاوى الجنائية.

ثانيا- الأهمية التطبيقية:

1- أهمية العمل القضائي في المجتمع لا سيما في حل المشكلات وحماية المجتمع.
2- التعرف على مدى أهلية القاضي للعمل في مهنة القضاء .
3- أهمية الصحة النفسية للقاضي حتى يقوم بمهمته في جو خالي من الضغوط النفسية.
4- التأكد من سلامة القاضي وتحرره من الطاقات النفسية السالبة.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: الصحة النفسية - سير الدعوي الجنائية.
- الحدود البشرية: القضاة.
- الحدود المكانية: السودان - ولاية جنوب دارفور.
- الحدود الزمانية: العام (2019م)

مصطلحات الدراسة:

- **الصحة النفسة:** تعرف بأنها حالة دائمة نسبيا يكون فيها الفرد متوافقا ويشعر بالسعادة مع نفسه ومع الآخرين ويكون قادرا على تحقيق ذاته واستغلال قدراته وإمكاناته إلى أقصى حد ممكن ويكون قادرا على مواجهة مطالب الحياة وتكون شخصيته متكاملة سوية ويكون سلوكه عاديا ويعيش في سلام (زهران، 2005م ، 9)

- **التعريف الاجرائي:** هو مجموع الدرجات التي يتحصل عليها المستجيب في مقياس الصحة النفسية وما يعكسه من نتائج.
- **سير الدعوى الجنائية:** يعني جميع الإجراءات التي تتبع في الدعوى الجنائية منذ التأشير على الشكوى أو البلاغ وحتى صدور الحكم النهائي.
- **القضاة:** هم من تعينهم الدولة للنظر في الخصومات والدعاوى وإصدار الأحكام التي يرونها طبقا للقانون. (المعجم الوسيط، 2015م، نسخه محفوظه على موقع واى باك مشين)
- **ولاية جنوب دارفور:** هي واحده من ولايات السودان، وتعتبر إحدى خمس ولايات ضمن دارفور الكبرى في غرب السودان. (معلومات عن ولاية جنوب دارفور على موقع vocab.getty,edu)

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

الصحة النفسية:

تعرف الصحة النفسية بأنها حالة دائمة نسبيا يكون فيها الفرد متوافقا ويشعر بالسعادة مع نفسه ومع الآخرين ويكون قادرا على تحقيق ذاته واستغلال قدراته وامكاناته إلى أقصى حد ممكن ويكون قادرا على مواجهة مطالب الحياة وتكون شخصيته متكاملة سوية ويكون سلوكه عاديا بحيث ويعيش في سلام (زهران، 2003م. ص9) ويضيف الباحثون أن الصحة النفسية هي التكيف أو التوافق النفسي الذي يهدف إلى تماسك الشخصية ووحدتها وتقبل الفرد لذاته وتقبل الآخرين بحيث يترتب على هذا كله شعوره بالسعادة والراحة النفسية.

أهمية الصحة النفسية: تساعد الفرد في حل مشكلاته التي يواجهها في الحياة ليعيش حياة اجتماعية سليمة وتساعده أيضا على التركيز والاتزان الانفعالي وعلى الأمن والطمأنينة والهدوء النفسي وفي النجاح في الحياة المهنية، أيضا تساعد الفرد على تدعيم صحته البدنية ولتحقيق إنتاجيته وزيادة كفايته (عبد الغني، 2001: 24)

الدعوى الجنائية:

مصطلح الدعوى عموما هو مصطلح قانوني ويعني عملية الخصومة بين الطرفين أو أكثر أمام محكمة مختصة، أما الدعوى الجنائية ما هي إلا مجموعة الإجراءات المتخذة أمام النيابة ابتداء وأمام القضاء بدرجاته انتهاء، وهي تمثل الحق في الحصول على الحماية القضائية، فالدعوى هي حق شخصي في مواجهة شخص أخر مضمونه الحصول على تطبيق القانون في حالة محددة ومنح المدعي حماية قضائية معينة. وقد عرف المشرع السوداني الدعوى الجنائية بأنها مواجهة أي شخص بإجراءات جنائية بسبب ارتكابه فعلا شكل من أشكال الجريمة (الفاتح، 2002: 73).

أنواع الدعاوي: يرى الباحثون أن للدعاوي القانونية القضائية أنواع متمثلة في دعوي شرعية أو الأحوال الشخصية، دعوى مدنية ودعوى جنائية. وهذا ما يهم الباحثون في هذا البحث وتعرف بالجرائم وتختص بنظرة المحاكم الجنائية لها.

مراحل سير الدعوي الجنائية

يعتقد الباحثون أن سير الدعوى الجنائية يعني جميع الإجراءات التي تتبع في الدعوى الجنائية منذ التأشير على الشكوى أو البلاغ وحتى صدور الحكم النهائي، وتسبق الإجراءات الخاصة بمحكمة الجنايات عدة مراحل هامة تبدأ منذ وقوع الجريمة متمثلة في التحقيق الإبتدائي وهو من اختصاص النيابة العامة. والدعوى الجنائية يتم فتحها

وتحريكها إما بواسطة شرطة الجنايات العامة أو وكالة النيابة. (المادة 33 من قانون الاجراءات الجنائية) ففتح الدعوى يعني فتح البلاغ أو تصريح العريضة وتصبح الدعوي الجنائية صالحة للسير فيها وفقا للقانون (الطاهر، 2005: 82). وقد أشار (الفاتح، 2002: 73) أن الشرطة مخولة بفتح الدعوى الجنائية متى ما توافرت أي معلومات تشتبه في ارتكاب جريمة من الجرائم التي يجوز فيها القبض بدون امر، وكذلك مرحلة الاتهام من اختصاص النيابة ويليها التحقيق الذي يصدر أمر بإرسال المستندات إلى كون الوقائع تشكل جناية والتي تصدر قرار وأوامر من بينها قرارات الإحالة للمحكمة، وهذه ما تعرف بمرحلة ما قبل المحاكمة. وما يهم الباحثون في هذا البحث هو سير الدعوى الجنائية في مرحلة المحاكمة أي المرحلة التي يكون فيها ملف الدعوى برمته أمام القضاء. ويرى الباحثون إذا جلس القاضي في مجلسه للقضاء فيجب أن يكون في حالة نفسية هادئة متزنة ومستقرة ويتمتع بالقدرة النفسية عند إدارة الجلسة والحكم فيما يقضيه الحق والعدل بعيدا عن أهواء النفس واستعطاف وتأثير الآخرين حتى يتسنى له سماع الدعوة الجنائية من دفوع ومن مناقشة الشهود وما يدلي به الخصوم من بيانات، وهذا ما يسمى بالاعتدال الجسمي والنفسي والعقلي للقاضي، هذا ما أشار إليه حديث النبي صلى الله عليه وسلم (لا يقضى القاضي أو يفتي بين اثنين وهو غضبان) (فتح الباري، الجزء 13، ص146)

ثالثا: الدراسات السابقة:

- **دراسة (ياسر محمد سعيد قدو، 2018م)**، بعنوان أثر الحالات النفسية لقضايا الأحوال الشخصية، هدفت الدراسة إلى فهم المناحى النفسية والقانونية والقضايا الشرعية لطبيعة الكائن البشرى واكتساب حل المشكلات الناتجة عن استشراف القوانين وتدوينها وما يترتب على القضايا الشرعية مع معرفة استخدام بعض الاستراتيجيات النفسية في تعديل السلوك. استخدم الباحث المنهج الوصفي وتوصل البحث في مجمل نتائجه إلى أهمية وضرورة الثبات والاتزان النفسي للقاضي أثناء حل مشكلات الأحوال الشخصية (الاسرية).
- **دراسة (القاضي إياد محسن ضمد، 2018م)** بعنوان الحالة النفسية للقضاء، حيث أشار إلى أن الأحداث النفسية والاجتماعية السيئة لها انعكاسها الموجع على المستوى الشخصي والذى يمكن أن ينسحب تأثيره على الأداء الوظيفي، وأشار أيضا إلى أن الموازنة بين الاستقرار النفسي والظروف الاجتماعية عند أداء العمل ليس بالأمر الهين وعلى القاضي يكون قادراً على ضبط الانفعالات الشخصية ومنعها من أن تنعكس سلباً على عمل القاضي ومنع الغضب والقلق والتوتر وعدم الاتزان الذى يكون عوامل مؤثرة في الحكم، وأن الحالة النفسية تحتاج إلى النضج النفسي للقاضي، وأوصى إلى من يتقدم لتولى مهنة القضاء لا بد أن يخضع لاختبارات نفسية من قبل لجان مختصة للتعرف على خصائصه الشخصية، وإقصاء الأشخاص المتصلبين والعنفين وغير المتوازنين.

نقاط الالتقاء والاختلاف بين الدراستين السابقتين والدراسة الحالية:

أولا لم يجد الباحثون دراسات ذات علاقة بعنوان الدراسة الحالية إلا دراستين وهي دراسة ياسر بعنوان أثر الحالات النفسية لقضايا الأحوال الشخصية، ودراسة (القاضي إياد محسن) بعنوان الحالة النفسية للقضاء ويشابه هذا البحث الدراستين السابقتين في نوع مجتمع الدراسة وهو (القضاة) ولكن تم تناول البحث الحالي باختيار متغيرات مختلفة متمثلة في (العمر، الحالة الاجتماعية، سنوات الخبرة والدورات التدريبية)، فيما تشابه البحث الدراستين السابقتين من حيث منهجية الدراسة. وقد اختلفت دراسة ياسر عن الدراسة الحالية في أن الدراسة تحدثت عن قضايا الأحوال الشخصية، أما الدراسة الحالية فقد تحدثت عن قضايا الدعوى الجنائية، وهنالك فرق ما بين دعاوى الأحوال الشخصية حيث تتعلق بالحقوق الخاصة بأحوال الأسرة من طلاق وزواج وخطبة ونفقة ...الخ،

بينما الدعاوى الجنائية تتعلق بحق عام وهو حق المجتمع وحق خاص متعلق بالشخص المضرور، وقد اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة القاضي إياد محسن في أن الحالة النفسية للقاضي والصحة النفسية تلعب دورا كبيرا في الأداء المهني في عملية القضاء والحكم.

3. منهجية الدراسة وإجراءاتها.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي كونه الأنسب للإجابة على أسئلتها وتحقيق أهدافها.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من جميع القضاة بولاية جنوب دار فور، وتم اختيار مفردات عينة البحث بطريقة عشوائية من القضاة بولاية جنوب دارفور.

جدول (1): التوزيعات التكرارية للعينة وفقا لمتغيرات الدراسة

ت	المتغير	مستويات المتغير	التكرار	ت	المتغير	مستويات المتغير	التكرار
1	الحالة الاجتماعية	متزوج غير متزوج	16 14	2	عدد الدورات التدريبة	دورة واحدة دورتان ثلاثة دورات	11 7 12
المجموع			30			المجموع	30
3	العمر	25- 35 سنة 36- 45 سنة 46- 55 سنة 56 - 65 سنة	12 10 6 2	4	سنوات الخبرة	1– 5 سنة 6– 10 سنة 11 – 15 سنة 16 فأكثر سنة	11 11 3 5
المجموع			30			المجموع	30

أدوات الدراسة: المقابلة والملاحظة ومقياس الصحة النفسية ل (محمد اسماعيل وعبد الحميد مرسي، جامعة عين شمس، القاهرة، بدون)

وصف المقياس: هذا المقياس مقتبس من اختبار (كورنل) الذى وضع بعد أن ظهرت الحاجة إلى أداة سريعة للتقييم في الطب النفسي والأمراض الجسدية لعدد كبير من الأشخاص في مواقف مختلفة ومتعددة، وقد قام باقتباس وإعداد هذا المقياس وترجمته إلى العربية كل من الدكتور محمد عماد الدين إسماعيل استاذ علم النفس بجامعة عين شمس والدكتور سيد عبد الحميد مرسي خبير العلوم السلوكية بالمعهد القومي للتنمية الادارية، ويشتمل هذا المقياس في صورته الأصلية على (101) سؤالا مقسمة على (10) أبعاد وهى: انعدام التوافق، الاستجابات الباثولوجيا، العصبية واالغلق، الأعراض السيكوسوماتية، استجابات الارتعاش، توهم المرض والوهن، الأعراض السيكوسوماتية الأخرى، السيكوسوماتية الخاصة بالمعدة، الحساسية المفرطة والشك والسيكوباتية الشديدة.

صلاحية الفقرات: قام الباحثون بعرض عبارات وبنود المقياس على مجموعة من المحكمين المختصين في علم النفس لإبداء رأيهم والحكم على مدى صلاحية الفقرات ومناسبتها مع عينة البحث.

تصحيح المقياس: كانت طريقة تصحيح للمقياس الأصلي خيار (نعم /لا) أما المقياس الحالي المعدل (ينطبق على كثير – ينطبق على لحد ما – لا ينطبق على أبدا) وقد تم تصحيح إجابات المفحوصين على فقرات المقياس بالاقتران (1, 2, 1) في حالة العبارة السالبة و(1, 2, 3) في حالة العبارة الموجبة وفق الخيارات.

جدول (2) يوضح: طريقة التصحيح

الخيارات	الدرجة في الفقرة الايجابية	الدرجة في الفقرة السالبة
ينطبق على كثير	3	1
ينطبق على إلى حد ما	2	2
لا ينطبق علي أبدا	1	3

الخصائص السيكومترية لمقياس الصحة النفسية:

أ- **الصدق الظاهري**: طرأت بعض التعديلات على المقياس حتى يتلاءم مع مجتمع البحث وأشار المحكمين إلى حذف بعض العبارات لتكرارها وعدم مناسبتها.

جدول (3): معامل ارتباط بيرسون لمعرفة الاتساق الداخلي لبنود مقياس الصحة النفسية

المقدمة		العصبية والقلق					
1	عام	26	0.38	49	0.57	75	0.56
انعدام التوافق		27	0.26	50	-0.42	76	0.56
	0.41	28	0.50	51	-0.29	77	0.80
				52	0.75	78	0.19
				53	0.62		
3	-0.20	29	0.63	توهم المرض		79	0.56
4	0.68	30	0.30	54	0.63	80	0.32
5	0.37	31	0.40	55	0.52		
6	0.50	32	0.33	56	0.26		
7	0.73	الاعراض السايكوسوماتية		57	0.54		
				الاعراض الخاصة بالمعدة			
8	0.21	33	0.36	58	0.80		
9	0.37	34	0.69	59	0.80		
10	0.44	35	0.44	60	0.60		
11	0.52	36	0.69	61	0.78		
12	0.36	37	0.35	62	0.54		
13	-0.51	استجابة الارتعاش		63	0.56		
14	0.21			64	-0.22		
15	0.16	38	0.14	الحساسية المفرطة والشك			
16	0.29	39	0.32				
17	-0.03	40	0.09	65	0.48		
18	0.37	41	0.15	66	0.70		
الاستجابات		42	0.53	67	0.30		

المقدمة		العصبية والقلق					
الباثولوجية							
		43	0.50	68	0.66		
19	-0.15	44	-0.49	69	------		
20	-0.15	الاعراض السايكوسوماتية الاخرى		70	0.35		
21	0.39			السيكوباتية الشديدة			
22	0.01	45	0.56	71	0.69		
23	0.30	46	0.51	72	0.60		
24	-0.05	47	0.49	73	0.39		
25	0.50	48	0.67	74	0.24		

ب- **الصدق البنائي:** يعتبر المقياس الحالي صادقا بنائيا بإيجاد معاملات الارتباط بين الدرجة لكل فقرة والدرجة الكلية، حيث تم حذف البنود (3, 13, 17, 20, 24, 44, 50, 51, 65) لأنها سالبة الارتباط بالبعد، وأن البنود (22, 32, 40, 66, 69) ضعيفة الارتباط ليصبح المقياس (66) بدلا من (80)

جدول (4): الصدق والثبات الذاتي لمقياس الصحة النفسية

البعد	عدد العبارات قبل الحذف	عدد العبارات بعد الحذف	الثبات	الصدق الذاتي
السؤال التمهيدي	1	1	0	0
انعدام التوافق	17	14	0.08	0.89
الاستجابات الباثولوجية	7	4	0.63	0.79
العصبية والقلق	7	6	0.71	0.84
الاعراض السيكوباتية الاخرى	9	7	0.55	0.6
توهم المرض والوهن	4	4	0.69	0.83
الاعراض الخاصة بالمعدة	7	7	0.85	0.9
الحساسية المفرطة والشك	6	3	0.7	0.83
السيكوباتية الشديدة	10	10	0.81	0.9
المقياس الكلى	80	66	0.73	0.85

الثبات: تم الحصول على الصدق والثبات عن طريق معادلة ألفاكرونباخ حيث بلغ ثبات المقياس (0.73) والصدق الذاتي (0.85).

4. عرض النتائج ومناقشتها.

عرض النتائج

الفرضية الأولى: (توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القضاة في الصحة النفسية أثناء سير الدعوى الجنائية يعزى لمتغيرات الحالة الاجتماعية والعمر)

أولا: معرفة أثر متغير الحالة الاجتماعية على الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى

استخدم اختبار (ت) للمقارنة بين متوسطي أوزان درجات الإجابة وفقا لمتغير الحالة الاجتماعية

صياغة الفروض:

الفرض العدمي (Ho): متوسط أوزان درجات إجابة المتزوجين لا يختلف عن متوسط أوزان درجات غير المتزوجين (عدم وجود أثر لمتغير الحالة الاجتماعية على الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى)

الفرض البديل(H1): متوسط أوزان درجات إجابة المتزوجين تختلف عن متوسط أوزان درجات غير المتزوجين (وجود أثر معنوي لمتغير الحالة الاجتماعية على الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى)

Ho: M1 = M2

H1: M1 ≠ M2

جدول (5) يوضح: الإحصاءات الوصفية لمتغير الحالة الاجتماعية ومخرجات اختبار (ت)

الحالة الاجتماعية	العدد	الوسط المرجح	الانحراف المعياري
متزوج	16	120.5	5
غير متزوج	14	86.8	21
قيمة اختبار (ت)	5.8		
درجة الحرية	14		
قيمة المعنوية (sig)	0		

الجدول (5) يتضمن بعض الاحصاءات الوصفية لإجابات مجموعتي المتزوجين وغير المتزوجين حول تساؤلات البحث وهي العدد والوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري كما نجد أن قيمة p-value تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة المعنوية (0.05) وعليه فانه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أن هناك فرق معنوي بين متوسط أوزان إجابات المتزوجين من العينة المبحوثة ومتوسط أوزان إجابات غير المتزوجين (أي أنه يوجد أثر معنوي واضح لمتغير الحالة الاجتماعية على الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى)

ثانيا: معرفة أثر متغير العمر على الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى

يحتوي المتغير على أربعة مستويات من الفئات العمرية المختلفة (25-35, 36-45, 46-55, 56-65) عليه فإن الأداة الإحصائية الأنسب للتعرف على أثر متغير العمر على الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى هي تحليل التباين الأحادي (ANOVA). وذلك كما يلي:

صياغة الفروض:

الفرض العدمي (Ho): عدم وجود اختلاف معنوي بين متوسطات أوزان إجابات المبحوثين وفقا لمتغير العمر (أي أنه ليس هناك أثر معنوي للعمر على الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى)

الفرض البديل (H1): وجود اختلاف معنوي بين متوسطات أوزان إجابات المبحوثين وفقا لمتغير العمر (أي أنه على الأقل هناك فئة عمرية لها أثر يختلف عن غيرها من الفئات فيما يتعلق بالصحة النفسية لدى القضاة أثناء سير الدعوى الجنائية)

Ho: M1 = M2 = ...M4

H1: على الأقل أحد هذه المتوسطات يختلف عن الآخر

جدول (6) يوضح: الإحصاءات الوصفية لمتغير العمر

المستوى	العدد	الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
35-25 سنة	12	100.92	24.024	70	128
45-36 سنة	10	106.50	23.543	67	129
55-46 سنة	6	108.00	22.414	75	126
65-56 سنة	2	115.50	3.536	113	118
المجموع	30				

جدول (7): مخرجات تحليل التباين لمتغير العمر

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة (F)	قيمة المعنوية
بين المجموعات	965.4	3	165.4	0.31	0.818
داخل المجموعات	13861.9	26	533.2		
المجموع	14358.2	29			

يوضح الجدول أعلاه مخرجات تحليل التباين لمتغير العمر، من الجدول نجد أن قيمة المعنوية p-value تساوي (0.818) وهي أكبر من القيمة (0.05) بالتالي فإننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل أي أنه ليس هناك أثر معنوي لمتغير العمر على الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى.

- **الفرضية الثانية** (توجد فروق ذات دلالة بين القضاة في الصحة النفسية أثناء سير الدعوى الجنائية يعزى إلى متغيرات سنين الخبرة العلمية والدورات التدريبية في المجال الجنائي)

أولا: معرفة أثر متغير عدد سنوات الخبرة على الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى

صياغة الفروض:

الفرض العدمي (H_0): عدم وجود اختلاف معنوي بين متوسطات أوزان إجابات المبحوثين وفقا لمتغير سنوات الخبرة (أي أنه ليس هناك أثر معنوي لمتغير عدد سنوات الخبرة على الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى، بمعنى تساوي جميع المتوسطات)

الفرض البديل (H_1): وجود اختلاف معنوي بين متوسطات أوزان إجابات المبحوثين وفقا لمتغير سنوات الخبرة (على الأقل أحد متوسطات أوزان مجموعة سنين الخبرة يختلف عن غيرها من مجموعات سنين الخبرة الأخرى أي أن هناك أثر معنوي لعدد سنوات الخبرة على الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى – بمعنى آخر على الأقل أحد المتوسطات يختلف عن الأخرى)

Ho: $M_1 = M_2 = ...M_4$

H1: على الأقل أحد هذه المتوسطات يختلف عن الآخر

جدول (8): الإحصاءات الوصفية لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	الوسط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
1-5 سنة	11	102.27	23.380	70	128
6-10 سنة	11	103.82	24.024	67	129
11-15 سنة	3	120.67	6.658	113	125
16 فأكثر سنة	5	110.80	20.584	75	126
المجموع	30				

جدول (9): مخرجات تحليل التباين لمتغير سنوات الخبرة

التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	مربع الوسط	قيمة (F)	قيمة المعنوية
بين المجموعات	965.4	3	321.8	0.643	0.595
داخل المجموعات	13021.3	26	500.8		
المجموع	13986.7	29			

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة المعنوية p-value تساوي (0.595) وهي أكبر من القيمة (0.05) وعليه فإنه يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل أي أنه ليس هناك أثر معنوي لمتغير سنوات الخبرة على الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى.

ثانيا: معرفة أثر الدورات التدريبية في المجال الجنائي على الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى.

صياغة الفروض:

الفرض العدمي (Ho): عدم وجود اختلاف معنوي بين متوسطات أوزان إجابات المبحوثين وفقا لمتغير عدد الدورات التدريبية في المجال الجنائي (أي أنه ليس هناك أثر معنوي لمتغير الدورات التدريبية في المجال الجنائي على الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى، بمعنى تساوي جميع المتوسطات)

الفرض البديل (H1): وجود اختلاف معنوي بين متوسطات أوزان إجابات المبحوثين وفقا لمتغير عدد الدورات التدريبية في المجال الجنائي (على الأقل أحد متوسطات أوزان الإجابات يختلف عن الأخرى، أي أن هناك أثر معنوي لعدد الدورات التدريبية في المجال الجنائي على الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى)

Ho: M1 = M2 = .M3

H1: على الأقل أحد هذه المتوسطات يختلف عن الآخر

جدول (10): الإحصاءات الوصفية لمتغير الدورات التدريبية في المجال الجنائي

عدد الدورات	العدد	الوسط	الانحراف المعياري	أقل قيمة	أكبر قيمة
دورة واحدة	11	83.82	17.787	67	118
دورتان	7	122.71	3.861	118	128
ثلاث دورات	12	116.42	13.379	78	129
المجموع	30				

جدول (11): مخرجات تحليل التباين لمتغير الدورات التدريبية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	مربع الوسط	قيمة (F)	قيمة المعنوية
بين المجموعات	8669.9	2	4334.9	22.4	0.00
داخل المجموعات	5221.9	27	193.4		
المجموع	13891.9	29			

من الجدول أعلاه نجد أن قيمة المعنوية p-value تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة (0.05) وعليه فإنه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أن هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير عدد الدورات التدريبية التي يتلقاها القضاة في المجال الجنائي على الصحة النفسية لهم أثناء سير الدعوى.

تحديد مصدر الاختلاف

ويقصد به عدد الدورات التدريبية التي أعطت اختلافات جوهرية فيما بينها على الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى الجنائية، ويتم هنا استخدام أسلوب المقارنات المتعددة والتي تعرف بالاختبارات البعدية (Post hoc tests) لتحديد مصدر الاختلاف.

جدول (12): المقارنات المتعددة لمتغير عدد الدورات التدريبية في المجال الجنائي

مستويات المتغير		متوسط الفرق	قيمة المعنوية	95%مستوى الثقة	
				الحد الأدنى	الحد الأعلى
دورة واحدة	دورتان	-38.896(*)	0.00	-52.69	-25.10
	ثلاث دورات	-32.598(*)	0.00	-44.51	-20.69
دورتان	دورة واحدة	38.896(*)	0.00	25.10	52.69
	ثلاث دورات	6.298	0.35	-7.27	19.87
ثلاث دورات	دورة واحدة	32.598(*)	0.00	20.69	44.51
	دورتان	-6.298	0.35	-19.87	7.27

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك اختلاف معنوي بين متوسط إجابات القضاة الذين تلقوا دورة تدريبية واحدة وأولئك الذين تلقوا دورتين تدريبيتين والذين تلقوا ثلاث دورات تدريبية في المجال الجنائي وذلك بمستوى معنوية بلغ (0.00) بينما لا يوجد اختلاف بين الذين تلقوا دورتان والذين تلقوا ثلاث دورات بمستوى معنوية (0.35). بالتالي يمكن القول بأن مصدر الاختلاف في مستوى الصحة النفسية للقضاة يرجع لتلقي القاضي دورة تدريبية واحدة مقارنة بمن تلقوا دورتان تدريبيتان فأكثر، بعبارة أخرى نجد أن القضاة الذين تلقوا دورتان تدريبيتان فأكثر هم أكثر توافقا نفسيا من الذين تلقوا دورة تدريبية واحدة.

- **الفرضية الثالثة: تتسم الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى الجنائية بالانخفاض.**

صياغة الفروض:

Ho: M = 76.3

H1: M ≠ 76.3

لإثبات صحة الفرضية من عدمها فإنه يتم استخدام اختبار (ت) لعينة واحدة يقارن فيها المتوسط العام لأوزان إجابات العينة المبحوثة مع قيمة متوسط أوزان إجابات المبحوثين ذات الصبغة الايجابية لمستوى الصحة النفسية.

قيمة المتوسط العام للإجابات = 105.9

قيمة المتوسط المراد المقارنة بها = 76.3

جدول (13): إحصاءات أوزان إجابات العينة المبحوثة

الوسط	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ المعياري	العدد
105.93	21.887	3.996	**30**

جدول (14): مخرجات اختبار (ت) لعينة واحدة

قيمة الاختبار = 76.3					
95%مستوى الثقة للفرق		متوسط الفرق	قيمة المعنوية	درجة الحرية	**قيمة (ت)**
القيمة العليا	القيمة الدنيا				
37.81	21.46	29.633	.000	29	**7.416**

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة (P-value) تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة المعنوية (0.05) بالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل بأن متوسط أوزان اجابات العينة المبحوثة تختلف عن القيمة 76.3 مما يدل على أن الصحة النفسية للقضاة تتسم بالانخفاض أثناء سير الدعوى الجنائية.

ثانيا- مناقشة نتائج الدراسة:

مناقشة نتيجة الفرض الأول (أ): من الجدول (3) نجد أن قيمة p-value تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة المعنوية (0.05) وعليه فإنه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أن هناك فرق معنوي بين متوسط أوزان إجابات المتزوجين من العينة المبحوثة ومتوسط أوزان إجابات غير المتزوجين (أي أنه يوجد أثر معنوي واضح لمتغير الحالة الاجتماعية على الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى الجنائية) وهذا يتفق مع افتراض الباحثين في أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القضاة في الصحة النفسية أثناء سير الدعوة الجنائية يعزى لمتغير الحالة الاجتماعية حيث يرى الباحثون أنه يوجد أثر معنوي نفسي واضح لمتغير الحالة الاجتماعية، فالاستقرار الاجتماعي والأسرى للقضاة له أثر كبير في مسيرتهم المهنية بل يشكل لهم حماية نفسية وإشباع للحاجات النفسية والاجتماعية التي تسهم في الأمن النفسي وإرساء دعائم الصحة النفسية.

مناقشة نتيجة الفرض الأول (ب):

يتبين من الجدول (7) أعلاه نجد أن القيمة المعنوية p-value تساوي (0.818) وهي أكبر من القيمة (0.05) بالتالي فإننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل أي أنه ليس هناك أثر معنوي لمتغير العمر على الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى الجنائية. وهذا يختلف مع افتراض الباحثون في أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين القضاة في الصحة النفسية أثناء سير الدعوة الجنائية يعزى لمتغير العمر، أي أنه يوجد أثر معنوي واضح لمتغير العمر على الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى الجنائية) وذلك أن الفترة العمرية فترات تتخللها فترات النضج الجسمي والعقلي والعاطفي والاجتماعي والمهني وهذا يعطى قدرا من الاتزان والضبط الانفعالي والقدرة على اكتساب أساليب التفكير المنطقي والاتجاهات والقيم الموجبة بحيث يستطيع القاضي أن يستقل قدراته

وامكانياته وطاقاته على أكمل وجه، فبالتالي يستطيع أن يسيطر على انفعالاته النفسية ويكون أكثر توافقا نفسيا واجتماعيا ومهنيا وعاطفيا ويحقق قدرا من التكيف مع بيئته العملية التي يعمل فيها.

مناقشة نتيجة الفرض الثاني (أ):

يتضح من الجدول (9) أعلاه أن قيمة المعنوية p-value تساوي (0.595) وهي أكبر من القيمة (0.05) وعليه فإنه يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل أي أنه ليس هناك أثر معنوي لمتغير سنوات الخبرة على الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى الجنائية. حيث يختلف الباحثون مع هذه النتيجة للأسباب الأتية:- سنوات الخبرة تساعد على تكوين شخصية مهنية تتسم بالقوة والايجابية والتوافق المهني والتكيف مع بيئة العمل على عكس القاضي الذى تكون سنوات خبرته أقل، أيضا سنوات الخبرة تعمل على اكتساب مهارات التفكير المنهجي والعلمي والعملي الذى يرتكز على المبادئ والقوانين التي يقوم عليها العمل القضائي، أيضا سنوات الخبرة تعمل على التطوير الدايم للشخصية المهنية عن طريق كثرة التدريب والاطلاع الواسع على كل ما هو جديد ومستحدث في مجال التخصص ويكون الشخص أكثر دراية للواقع وأكثر قدرة على تعلم أساليب الوقاية من خطر الوقوع في مخاطر الاضطرابات النفسية واكتساب أساليب توافقية تجعله ينال قدرا نسبيا من الصحة النفسية.

مناقشة نتيجة الفرض الثاني (ب):

يوضح الجدول (11) أعلاه مخرجات تحليل التباين لمتغير عدد الدورات التدريبية في المجال الجنائي، ومن الجدول نجد أن القيمة المعنوية p-value تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة (0.05) وعليه فإنه يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أن هناك أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير عدد الدورات التدريبية التي يتلقاها القضاة في المجال الجنائي على الصحة النفسية لهم أثناء سير الدعوى الجنائية. يرى الباحثون أن التدريب خيارا استراتيجيا لأى جهة تتطلع إلى إعداد كوادر بشرية قادرة على تلبية حاجات العمل ومواكبة التغيرات والتطورات السريعة التي تحدث في مجالات العمل، وللتدريب أهمية كبيرة للقاضي في اكتساب معارف ومهارات وقدرات ومعلومات مهنية، والتفكير بأسس علمية لمقابلة احتياجات محدده في ضوء متطلبات العمل الذى يقوم به، وتجعله يتعرف على أفضل الحلول للمشكلات التي يواجها أثناء ممارسته لمهنته مما يزيده تمكنا في أداء عمله ويساعده على تجنب الأخطاء وإحداث تطور إيجابي في أدائه وإعداده للتأقلم والتكيف والتوافق مع التغيرات ليصل بذلك المستوى للترقي والتقدم . ويضيف الباحثون على أن القضاة الذين نالوا قدرا كافيا من الدورات التدريبة تتحسن مهارتهم الفنية والقيادية في انجاز العمل وذلك يحفزهم، ويثرى قيمهم، وترتفع مستوياتهم، والأساليب التي يتبعونها في حل قضائهم، ويتعلمون الطرق الحديثة في التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات. لذلك يعتقد الباحثون أن الارتقاء والتقدم والتغيرات الايجابية التي يكتسبها القضاة من الدورات التدريبة لها أثر كبير على الصحة النفسية متمثلة في الثقة في النفس، وفي بناء القدرات والمواهب، وفى القدرة على استقلال الطاقات والامكانيات على أكمل وجه ورفع الروح المعنوية، وغرس أخلاقيات جديده مثل فن التعامل مع الأخر وصنع علاقات ايجابية، والتوافق المهني والاجتماعي، والرضا عن النفس وعن أداء العمل، مما يزيد انتماء الموظفين ويحفزهم على العمل وتنمية الذات الخاصة والذات الاجتماعية. وبهذه الدورات التدريبية يكون القضاة أكثر قدرة على العطاء والنجاح في العمل ورفع كفاءة المؤسسة القضائية.

مناقشة نتيجة الفرض الثالث:

في الفرضية الثالثة ومن الجدول (14) نجد أن قيمة (P-value) تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة المعنوية (0.05) بالتالي فإننا نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل بأن متوسط أوزان اجابات العينة المبحوثة تختلف عن القيمة (76.3) مما يدل على أن الصحة النفسية للقضاة تتسم بالانخفاض أثناء سير الدعوى الجنائية. تتفق نتيجة هذا الفرض مع افتراض الباحثون، حيث أن الصحة النفسية للقضاء أثناء سير الدعوى الجنائية تتسم بالانخفاض، وقد ذكر الباحثون في أبعاد مقياس الصحة النفسية (انعدام التوافق كما عبر عنه في مشاعر الاستجابة الباثولوجية مثل الاكتئاب والعصبية والقلق، والأعراض السيكوسوماتية الخاصة بالتنفس والدورة الدموية واضطرابات المعدة والأمعاء وتوهم المرض والحساسية المفرطة والشك، هو استنتاج يؤكد فرضية الباحثون، حيث يروا أن القضاة أثناء سير الدعوى الجنائية يمرون بضغوط نفسية واجتماعية ومهنية خلال جلسات السماع التي تبدأ بالادعاء وتنهى بصدور الحكم النهائي، ففي جلسات السماع تتخللها سماع لمشكلات المدعى والمدعى عليه التي تكون بها كثير من الأحداث الصادمة والمؤلمة والعنيفة مثل الجرائم الجنائية المتمثلة في القتل والاغتصاب والخطف ... الخ، لا سيما الجرائم المتعلقة بالاغتصاب والتحرش الجنسي بالأطفال والمرأة، ومن الطبيعي أن يكون هنالك تأثير واضطراب نفسي وانخفاض في درجة الصحة النفسية نتيجة للتفاعل مع هذه الأحداث الصادمة، لكن يتوقع الباحثون أن القضاة نتيجة للخبرة والممارسة في العمل قد أصبح لديهم القدرة على اكتساب مهارات وقدرات وإمكانيات حيل الدفاع النفسي الايجابية في إحداث التوافق النفسي مما تجعلهم أكثر قوة وضبطا وتوافقا مع بيئة العمل بما تحمل من أحداث ذات تأثير سالب على صحتهم النفسية.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1- يوجد أثر معنوي واضح لمتغير الحالة الاجتماعية على الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى الجنائية وهو ما توقعه الباحثون مما يدل على صحة الافتراض.
2- لا يوجد أثر معنوي لمتغير العمر على الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى الجنائية.
3- لا يوجد أثر معنوي لمتغير سنوات الخبرة على الصحة النفسية للقضاة أثناء سير الدعوى الجنائية وهذا ما لا يتفق مع توقع الباحثين.
4- يوجد أثر معنوي لمتغير عدد الدورات التدريبية التي يتلقاها القضاة في المجال الجنائي على الصحة النفسية لهم أثناء سير الدعوى الجنائية. هذا ما توقعه الباحثين مما يدل على صحة الافتراض.
5- الصحة النفسية للقضاة تتسم بالانخفاض أثناء سير الدعوى الجنائية. وهذا ما توقعه الباحثين بشكل كبير.

التوصيات:

1- على الهيئة القضائية الاهتمام بالصحة النفسية للقضاة.
2- على الهيئة القضائية العمل على توفير بيئة صالحة للقضاة لممارسة المهنة بكل حيادية ومهنية.
3- التنسيق بين هيئة الطب النفسي والهيئة القضائية من أجل الوقوف على وتطوير القضايا والجوانب التي يجب توفرها لدى القاضي.
4- على الجهات المعنية الاهتمام بالقضاة واقامة الدورات التدريبة داخليا وخارجيا وتبادل الخبرات في المجال.

5- على الجهات المعنية الانتباه لشروط تعيين القضاة في قانون السلطة القضائية وذلك لافتقاره لشروط مهمة في هذه المهنة.

6- عرض المرشح لمهنة القضاء للفحص النفسي قبل التعيين لاسيما لما تتسم به هذه المهنة من ضغوط نفسية كبيرة.

7- على المؤسسات العلمية ذات الاختصاص تضمين مادة علم النفس الجنائي ضمن المنهج المعتمد لطلاب كلية الشريعة والقانون وذلك لما لها من أهمية بالغة في مجال العمل القانوني.

قائمة المراجع:

- أحمد عبد الخالق (2001م). أسس علم النفس. دار المعارف الجامعية، ط 2، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- اسماعيل، محمد (2002م). شرح قانون الاجراءات الجنائية، الخرطوم، جمهورية السودان.
- حامد عبد السلام زهران، (2005م). الصحة النفسية والعلاج النفسي. عالم الكتب، القاهرة، جمهورية مصر العربية..
- دستور السودان الانتقالي لسنة 2005م. الخرطوم، جمهورية السودان.
- الطاهر، حاج آدم (2005م). قانون الاجراءات الجنائية، الطبعة الاولى، الخرطوم، جمهورية السودان.
- عوض، محمد. قانون الاجراءات الجنائية معلقا عليه، بدون، الخرطوم، جمهورية السودان.
- قانون الاجراءات الجنائية السوداني لسنة 1991م، الخرطوم، جمهورية السودان.
- محمد اسماعيل وعبد الحميد مرسي، جامعة عين شمس، القاهرة، بدون
- الميلادي، عبد الغنى (2005م). الصحة النفسية. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- ويكبيديا، الموسوعة الحرة، يناير. 2018م. https://ar.wikipedia.org/wiki